محددات دالة الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٠ـ ٢٠١٤

طارق سليمان مسعود بغنى

الملخص:

تناولت الدراسة محددات الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٠ـ ٢٠١٤ وقد هدفت الدراسة الى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التى تساهم فى تحديد حجم الواردات فى الاقتصاد الليبي من خلال قياس أهمية كلامن : متغير الصادرات والدخل القومى والاحتياطيات الاجنبية والرسوم الجمركية وسعر صرف الدينار الليبي والاسعار النسبيه ، وقد استندت الدراسة على فرضية العلاقة الايجابية والمعنوية مع متغيرات الصادرات والاحتياطيات والدخل القومى والاسعار النسبية وعدم معنوية العلاقة مع سعر الصرف والرسوم الجمركية ، وقد استخدمت الدراسة لتحقيق اهدافها واختبار فرضيتها المنهج القياسى من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتى VAR ،وقد خلصت الدراسة الى التأكيد على قبول فرضية الدراسة ، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعطاء دور أكبر للرسوم الجمركيه فى تحديد حجم الواردات والتدرج فى الانفتاح التجارى ، وعدم رهن الواردات بالصادرات التى تعتمد كليا على أسعار النفط وهو مايعنى تقلب الواردات بتقلب حجم عوائد الصادرات النفطية.

Abstract:

The study examined the determinants of import demand in the Libyan economy during the period 1990-2014. The study aimed to identify the most important economic variables that contribute to determining the volume of imports in the Libyan economy by measuring the importance of: export variable, national income, foreign reserves, customs duties, Libyan dinar exchange rate and relative prices. The study was based on the hypothesis of the positive relationship with the variables of exports, reserves, national income and relative prices, and no significant significance for the relationship with the exchange rate and customs duties. The study recommended the need to give a greater role to tariffs in determining the volume of imports and the gradual opening of trade and not to mortgage imports and exports, which in turn depends entirely on oil prices, which means the change of imports as the volume of revenues from oil exports.

أولاً: مقدمة:

للواردات أهمية كبيرة في اقتصادات الدول ، فمن خلالها يتم الحصول على السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى ، كما أن الواردات تسهم أيضا في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة ، إضافة إلى كونها تساهم في زيادة المقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الرأسمالية الإنتاجية التي يتم استيرادها من الخارج ، وبالتالى فإن تحديد أهم المتغيرات التى تؤثر على حجم الواردات يعتبر أمرا ضروريا فى دراسة وتحليل نمو الواردات فى الاقتصاد ،ومن ثم وضع السياسات الاقتصادية المناسبة التى تتلائم والتحكم فى مسار هذه المتغيرات.

١ـ مشكلة الدراسة:

فى ظل ضعف الانتاجية فى الاقتصاد الليبي فى القطاعات غير النفطية فإن الواردات أصبح لها دور مهم فى تحديد حجم الطلب الكلى فى الاقتصاد الليبي ، ولعل نمو الواردات فى الاقتصاد الليبي بشكل مرتفع والذي بلغ فى المتوسط ٢٠% للواردات السلعية والخدمية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ وهو ما يؤكد التزايد المستمر فى أهمية الواردات وبالتالى فإن التساؤل الذى يطرح نفسه ماهى اهم محددات الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي والتى كان لها الاثر الاهم فى نمو حجم الواردات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ .

٢ـ فرضية الدراسة:

قامت هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين وهما:

أ- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي وكلا من: الصادرات والدخل القومى والاسعار النسبية والاحتياطيات الاجنبية

ب- لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي وكلا من: الرسوم الجمركية وسعر صرف الدينار الليبي.

٣ـ أهداف الدراسة:

أ- التعرف على التطور الذى شهدته الواردات فى الاقتصاد الليبي

ب - تحديد أهم العوامل المؤثرة على الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي

٤ـ منهجية الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام المنهج القياسى فى تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي وذلك من خلال استخدام منهجية VARفى تحديد هذه المتغيرات وأثرها على الطلب على الواردات مع استخدام الاسلوب الوصفى فى تناول تطور الواردات الليبية خلال الفترة ١٩٩٠ -٢٠١٤

٥- حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية : تتناول الدراسة محددات الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي

ب- الحدود الزمنية: تتناول الدراسة محددات الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٤ ، وتم اختيار هذه الفترة الزمنية لما شهدته الواردات خلال هذه الفترة من تغيرين ملحوظين من تقييد للواردات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ الى ارتفاع وثيرة الانفتاح التجارى وتخفيف القيود خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤.

ثانيا : تطور الواردات الليبية:

١. التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات الليبية

تُقسم الواردات السلعية في الاقتصاد الليبي إلى خمسة أصناف رئيسية وهى مواد غذائية وحيوانات حية وتستحوذ في المتوسط على ١٦% سنويا ، ومصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها وتستحوذ في المتوسط على نسبة ٢٠% سنويا ، ثم مجموعة سلع الآلات ومعدات النقل وتستحوذ على أعلى نسبة من بين مكونات الواردات السلعية وبلغت في المتوسط ٤٣% سنويا ، **ثم تأتى** المجموعة السلعية الرابعة متمثلة في مصنوعات مختلفة وتتراوح نسبتها في المتوسط ١٠ % سنويا ، وأخيرا مجموعة سلع أخرى متنوعة واستحوذت في المتوسط على نسبة ١١% سنويا ، ومن حيث التوزيع الجغرافي للواردات الليبية فإن الأهمية النسبية بالدرجة الأولى هي لصالح دول منطقة اليورو والتي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي للاقتصاد الليبي سواء من ناحية الصادرات أو الواردات الليبية ، ومن أهم دول هذه المنطقة والتي تعتبر مصدرا للواردات الليبية ايطاليا وفرنسا وألمانيا واسبانيا واليونان حيث تستحوذ هذه الدول على نسبة تبلغ في المتوسط ٣٢% من إجمالي الواردات الليبية، تليها في الترتيب الدول الأسيوية والتي تتصدرها كلا من تركيا والصين وكوريا الجنوبية حيث تستحوذ على نسبة تبلغ في المتوسط ٢٨% من إجمالي الواردات الليبية ، فيما بلغت حصة الدول العربية من الواردات الليبية

في المتوسط ٥% سنويا ، في حين توزعت باقي مصادر الواردات الليبية بين عديد دول العالم. أما ما يتعلق بالواردات الخدمية فقد تنوعت الواردات الخدمية بين خدمات النقل والسفر والتأمين وغيرها ، وقد تصدرت خدمات النقل النسبة الأكبر في الواردات الخدمية بنسبة ٣٨% تلتها واردات خدمات السفر بنسبة بلغت في المتوسط ٣٣% وتوزعت بقية النسب على أنواع الخدمات المختلفة[i].

٢. تطور نمو الواردات الليبية

يتصف الاقتصاد الليبي بعدم قدرة القطاعات الاقتصادية غير النفطية على التطور بمعدلات توازى نمو الطلب المحلى وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يترتب عليه دائماً اختلال بين العرض والطلب مما يؤدي إلى لجؤ الدولة إلى

الاستيراد ومن ثم توجيه جزء كبير من عائدات النفط لتغطية قيمة الواردات السلعية والخدمية [ii]، وتعتبر ليبيا من البلدان المستهلكة والتي تعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات لتغطية الطلب المحلى فيها ، وقد صاحب نمو العائدات النفطية نموا في الواردات ، حيث أن نمو العوائد ينعكس مباشرة على نمو قيمة المخصص للواردات ، ويوضح الجدول رقم (١) التطور في الواردات الليبية بشقيها السلعي والخدمي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ ، هدا التطور يمكن توضيحه من خلال تقسيمه إلى فترتين زمنيتين كانت لكل منهما خصوصيتها

أ- الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠٠١ : شهدت هده الفترة نمو محدودا في الواردات ، حيث بلغت في المتوسط ٥% سنويا ، حيث نمت الواردات السلعية بمتوسط سنوي ٤% ، والواردات الخدمية بمعدل ١% سنويا ، ويرجع النمو المحدود في الواردات إلى أن

جدول رقم (١)

تطور الواردات الليبية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ **مليون دينار**

السنة	الواردات السلعية	الواردات الخدمية	إجمالي الواردات	نسبة الواردات السلعية	نسبة الواردات الخدمية	نمو إجمالي الواردات	نمو الواردات السلعية	نمو الواردات الخدمية
١٩٩٠	2145	369	2514	0.85	0.15	0.12	٠.٠٨	0.07
١٩٩١	2261	731	2992	0.76	0.24	0.19	0.05	0.9
١٩٩٢	2140	314	2454	0.87	0.13	-0.17	-0.05	-0.57
١٩٩٣	2584	502	3086	0.84	0.16	0.26	0.20	0.59
١٩٩٤	2353	370	2723	0.86	0.14	-0.12	-0.08	-0.26
١٩٩٥	2149	332	2481	0.87	0.13	-0.09	-0.08	-0.1
١٩٩٦	2564	420	2984	0.86	0.14	0.20	0.19	0.26
١٩٩٧	2739	431	3170	0.86	0.14	0.06	0.06	0.02
١٩٩٨	2267	452	2719	0.83	0.17	-0.14	-0.17	0.04
١٩٩٩	1979	533	2512	0.79	0.21	-0.07	-0.12	0.17
٢٠٠٠	2106	666	2772	0.76	0.24	0.10	0.06	0.21
٢٠٠١	2943	825	3768	0.78	0.22	0.36	0.39	0.23
X1	٢١٧١	457	2628	0.٨٣	0.١٧	0.05	٠.٠٤	0.1
٢٠٠٢	9408	1955	11363	0.82	0.18	2.01	2.19	1.36
٢٠٠٣	9216	2044	11260	0.81	0.19	-0.009	-0.02	0.04
٢٠٠٤	11398	2487	13885	0.82	0.18	0.23	0.23	0.21
٢٠٠٥	14618	3077	17695	0.82	0.18	0.27	0.28	0.23
٢٠٠٦	15711	3272	18983	0.82	0.18	0.072	0.07	0.06
٢٠٠٧	21684	3471	25155	0.86	0.14	0.32	0.38	0.06
٢٠٠٨	25938	4964	30902	0.84	0.16	0.22	0.19	0.43
٢٠٠٩	27503	6329	33832	0.81	0.19	0.094	0.06	0.27

٢٠١٠	30944	7955	38899	0.80	0.20	0.149	0.12	0.25
٢٠١١	13664	5363	19027	0.72	0.28	-0.51	-0.55	-0.32
٢٠١٢	32244	8815	41059	0.79	0.21	1.15	1.35	0.64
٢٠١٣	43243	10759	54002	0.80	0.2	0.31	0.34	0.22
٢٠١٤	42187	8525	50712	0.83	0.17	-0.06	-0.02	-0.20

المصدر:مصرف ليبيا المركزي،النشرة الاقتصادية،ميزان المدفوعات الليبي،أعداد مختلفة.

هذه الفترة شهدت أسعاراً منخفضةً للنفط انعكست أثارها على تدنى عوائد الصادرات النفطية والتي تعتبر الممول الرئيسي للواردات الإجمالية ، مما إنعكس ذلك على تدنى معدل نمو إجمالي الواردات ،كما لجئت الدولة إلى فرض عدة قيود على الواردات هذه كوسيلة لتقليل من تسرب العملة الصعبة للخارج واستحدثت ما عرف بالموازنة الاستيرادية والتي حُددت فيها مجموع السلع وكمياتها القابلة للاستيراد ،كما شهدت هذه الفترة فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على ليبيا عام ١٩٩٢ والتي انعكست أثارها على نمو الواردات .

ب- الفترة الزمنية ٢٠٠٢-٢٠١٤: شهدت هذه الفترة نموا مرتفعا في إجمالي الواردات الاجمالية ،حيث بلغ معدل النمو في المتوسط ١٩% سنويا ،وقد نمت الواردات السلعية بمتوسط معدل نمو بلغ ١٦% ، فيما نمت الواردات الخدمية بمتوسط معدل نمو يلغ ١٥% ويرجع ارتفاع معدلات النمو خلال هذه الفترة إلى ارتفاع عوائد الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط بالتالي زيادة القدرة التمويلية لمخصصات الواردات، كما تم رفع العقوبات الاقتصادية الدولية عام ٢٠٠٣ وحدث نتيجة لذلك انفتاح تجارى اكبر للاقتصاد الليبي في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بالإضافة إلى عوامل أخرى لا يمكن إغفالها كزيادة معدل النمو السكاني والذي بلغ في المتوسط ٢% سنويا ، كذلك ارتفاع معدلات التضخم العالمي والذى ساهم فى ارتفاع قيمة الواردات ، كذلك قد يكون لاستقرار سعر صرف الدينار الليبي والذى أصبح لا يختلف كثيرا عن السعر الموازى اثرا على ارتفاع قيمة الواردات وهدا ماسيتم اثباته او نفيه لاحقا ، طبعا مع استثناء سنوات ٢٠١١-٢٠١٤ والتي شهدت ظروفا أمنية وسياسية انعكست سلبا على الواردات الليبية

ثالثا: العوامل المحددة لدالة الطلب على الواردات الليبية:

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغير الدخل ومتغير الأسعار النسبية يعتبران محددان رئيسيان في دوال الطلب على الواردات ، وأضافت بعض الدراسات التطبيقية متغيرات تفسيرية أخرى بجانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، ويختلف أثر هذه المتغيرات على الطلب على الواردات حسب الدول محل الدراسة[iii]، ومن هذه المحددات التفسيرية الإضافية على سبيل المثال، حجم الصادرات ، و سعر صرف العملة المحلية ، والرسوم الجمركية وغيرها ، ويظل لكل اقتصاد خصوصيته التي تجعل لبعض العوامل دورا رئيسياً في تحديد الطلب على الواردات

بخلاف دول أخرى ، والاقتصاد الليبي الذي يعتمد على صادرات النفط في تحديد دخله من العملة الصعبة يجعل للصادرات دورا مهما في تحديد حجم الواردات، بالإضافة إلى عوامل الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية ، و سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار ، وقيمة الرسوم الجمركية على الواردات ، ويمكن توضيح هذه العوامل واختبار أهميتها المعنوية كمحددات للطلب على الواردات في الاقتصاد الليبي وذلك على النحو التالي :-

١. **الأسعار النسبية :** تعبر عن مؤشر أسعار الواردات نسبة إلى مؤشر الأسعار المحلية ممثلة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ، وحسب نظرية الطلب فان ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، بينما ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات، وبالتالي فانه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين ارتفاع أسعار الواردات كنسبة من الأسعار المحلية والطلب على الواردات .

٢. **الدخل القومي**: يعتبر الدخل القومي من أهم محددات الطلب على الواردات ، ونظريا فأن الزيادة في الدخل القومي الحقيقي تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات من العالم الخارجي لزيادة القدرة على تمويل الواردات .

٣. **الاحتياطيات الدولية** : تمثل الاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى الدولة ، وارتفاع قيمة الاحتياطيات يعزز من فرص تمويل الواردات ، وبالتالي فإن العلاقة بين الاحتياطيات الدولية للدولة والطلب على الواردات هي علاقة طردية .

٤. **سعر الصرف للدينار الليبي** : يمثل قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ،ونظريا تكون العلاقة بين سعر الصرف الدينار والواردات علاقة طردية ، حيث أن انخفاض في سعر صرف الدينار سينعكس على ارتفاع تكلفة الاستيراد بالعملة الصعبة وبالتالي انخفاض الواردات والعكس صحيح.

٥. **الرسوم الجمركية :** تمثل الرسوم الجمركية الرسوم المفروضة على المستوردات من الخارج ،وهى تعبر عن سياسة الواردات في الاقتصاد الليبي ويتوقع أن يكون للرسوم علاقة عكسية مع الواردات فزيادة الرسوم هو تقييد للواردات ورفع لتكلفتها وبالتالي ينعكس ذلك على خفض الواردات والعكس صحيح في حالة خفض الرسوم الجمركية.

٦. **الصادرات** : تعتبر الصادرات في الاقتصاد الليبي مصدر الدخل الرئيسي للعملة الصعبة ، وبالتالي فزيادة الطلب على الواردات مرتبط بارتفاع هذه العوائد التي تحققها الصادرات وهو ما تحقق فعلا من خلال تتبع حركة نمو الواردات ، فارتفاع الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤ ساهم في نمو الواردات بمعدل ١٩% في حين أن هذا المعدل لم يتجاوز ٥% خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١ وهى الفترة التي شهدت انخفاض في حجم العوائد النفطية .

رابعا : النموذج القياسي لمحددات الطلب على الواردات في الاقتصاد الليبي:

بناءا على العوامل السابقة التي تم ذكرها ، والتي تستند على الإطار النظري للطلب على الواردات في إطار نظرية العرض والطلب ، والدراسات التطبيقية في هذا الجانب كدراسة (جار النبي جابو،٢٠١٣)[iv] حيث أوضحت الدراسة أن أهم محددات الطلب على الواردات في السودان تتمثل في الدخل القومي والأسعار النسبية وسعر الصرف والرسوم الجمركية ، ودراسة (عابد العبدلي، ٢٠٠٧) والتي خلصت إلى أن أهم محددات الطلب على الواردات في المملكة السعودية تتمثل في الأسعار النسبية والدخل القومي والصادرات والاحتياطيات الدولية ، بالإضافة إلى عديد الدراسات الأخرى ، وبناءًا عليه يمكن بناء نموذج قياسي لدالة الطلب على الواردات في الاقتصاد الليبي لاختبار فرضية وجود علاقة معنوية بين المتغيرات السابق ذكرها والطلب على الواردات في الاقتصاد الليبي ، والتي تم الحصول على بياناتها من النشرات الاقتصادية الصادرة من مصرف ليبيا المركزي ، وتم حساب قيم المتغيرات بأسعار سنة ٢٠٠٧ كما هي موضحة بالجدول رقم (٢) ، وهي تغطي الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٤ وتأخذ الصيغة الرياضية للنموذج الصيغة التالية :-

$$M=F(RP\ .ER\ .RES\ .GNP\ .EX\ .CD)$$

حيث أن :-

M - المتغير التابع ويمثل قيمة الواردات الكلية الحقيقية في الاقتصاد الليبي.

RP - الأسعار النسبية وهى مؤشر أسعار الواردات نسبة إلى مؤشر الأسعار المحلية

ER - سعر الصرف الحقيقي للدينار الليبي مقابل الدولار.

RES- الاحتياطيات الدولية للاقتصاد الليبي بالأسعار الحقيقية

GNP- الدخل القومي الحقيقي

EX - إجمالي الصادرات بالأسعار الحقيقية

CD - الرسوم الجمركية بالأسعار الحقيقية

لتقدير النموذج تم تحويل الصيغة الرياضية إلى النمـــوذج القياسي باستخـدام الصيغة اللوغـــارتيمية المزدوجة على النحو التالي :-

$$LnM=a+b1LnRP+b2LnEX+b3LnRES+b4LnGNP+b5LnER+b6LnGD+E$$

لتقدير النموذج القياسي لدالة الطلب على الواردات يتم إتباع الخطوات التالية :-

١- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار دكي فولر الموسع ADF الموضحة بالجدول رقم (٣) إلى سكون متغير الاحتياطيات من العملات الأجنبية عند المستوى اى درجة تكامل I(0) ، فيما استقرت المتغيرات الأخرى (الأسعار النسبية ،الواردات ،الدخل القومي،سعر صرف الدينار ،الصادرات)عند الفرق الأول اى

درجـــة

جدول رقم (2)
السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الطلب على الواردات فى الاقتصاد الليبي بأسعار ٢٠٠٧
مليون دينار

السنة	الواردات الحقيقية	الصادرات الحقيقية	سعر الصرف الحقيقي	الأسعار النسبية%	الرسوم الجمركية الحقيقية	الاحتياطيات الأجنبية الحقيقية/مليار	الدخل الحقيقي
1990	4468	11407	0.185176	0.95	569	2.9	14566
1991	4433	12625	0.200034	0.91	538	2.6	14531
1992	3754	12546	0.227387	0.92	370	2.5	14012
1993	4379	14424	0.270636	0.86	337	1.5	12208
1994	3734.	15962	0.344211	0.80	456	2.5	11400
1995	3256	16362	0.369768	0.75	456	2.8	10932
1996	3715	16672	0.426676	0.70	451	3.2	11184
1997	3752	18587	0.504166	0.65	395	2.8	11627
1998	2944	19227	0.610309	0.65	444	2.5	9857
1999	2473	19920	0.646954	0.67	438	2.6	10862
2000	2700	22730	0.702303	0.67	342	5.8	13960
2001	3872	28833	0.739626	0.72	346	7.8	18241
2002	11200	50418	1.231697	0.88	384	17.6	26720
2003	9599	52888	1.272857	1.03	413	26.7	32806
2004	13732	64409	1.208573	0.88	907	33.3	41001
2005	16997	56688	1.315224	0.89	568	54.6	58271
2006	17264	60082	1.241943	0.92	538	77.0	71208
2007	21684	61725	1.22728	0.96	508	92.7	69565
2008	21436	58243	1.333899	1.05	434	99.7	78356
2009	25946	58936	1.340206	0.90	746	104.8	53128
2010	26907	59560	1.344826	0.95	1157	106.3	72302
2011	10592	57586	1.536846	0.92	170	95.1	27181
2012	23197	58142	1.622342	0.93	168	100.0	64993
2013	27719	62328	1.661783	1.02	93	92	44751
2014	25723	21534	1.718682	1.05	38	74.0	23510

المصدر: ١- مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية ،ميزان المدفوعات ،أعداد مختلفة

تكامل I(١) ، أما متغير الرسوم الجمركية فاستقر عند الفرق الثاني أي متكامل من الدرجة الثانية I(٢)، ونظرا لاختلاف درجة تكامل المتغيرات بين I(٠) وI(١) وI(٢) فإنه لا يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك للتأكيد على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجـــل أو نفيه

جدول رقم (3)

اختبار جذر الوحدة وتحديد فترة الابطاء لمتغيرات دالة الطلب على الواردات الليبية

المتغيرات	اختبار ديكى فولر			حالة التكامل I(d)
	عند القيمة	الفرق الاول القيمة المحسوبة	الفرق التانى /	
الواردات	٠.٠٩٠١٥٤	٦.٢٨٦٩٨٢-	/	*I(1)*
الأسعار النسبية	٠.١٠١٧٣٩	٤.٦٠٤٦٤٥-	/	*I(1)*
الدخل القومى	-	٢.٢٥٣٩٤٩-	/	*I(1)*
الاحتياطيات	-	/	/	*I(0)*
الرسوم الجمركية	-	٠.٨٣٢١٢٣-	٨.٤٥٤١٢٣-	*I(2)*
سعر صرف الدينار	٠.٣٧٣١٦٣	٥.٠٥٣٠٦٠	/	*I(1)*
الصادرات	-	٢.٨١١٩٧٢-	/	*I(1)*
القيم الجدولية	*-2.679735 %1 level*	*1.958088 %5 level*	*1.٦٠٧٨٣٠- 10% level*	

	تحديد فترة التاخير الزمنى المثلى					
Lag	**LogL**	**LR**	**FPE**	**AIC**	**SC**	**HQ**
0	21.71959	NA	2.87e-08	**2.497355**	**2.842941**	2.584269
1	105.8205	166.3566*	3.83e-11	**-4.332215**	**-1.567534**	-3.636905
2	190.8901	59.17888	7.95e12*	-	**-2.284927***	-6.164999*

المصدر: تم إعداده باستخدام برنامج (EViews 8) بناء على بيانات الجدول رقم (٢)، حيث أن من شروط إجراء اختبار التكامل المشترك أن تكون رتبة المتغيرات واحدة، عليه تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي (VAR) في تقدير النموذج مع تحديد فترات الإبطاء

٢- تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ تم اللجوء لمعياري Akaike Information Criterion (AIC) Schwartz Criterion (SC). حيث يُلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو (٢) فترتان زمنيتان حيث أنهما تحققان شرط أقل قيمتين للمعيار (AIC) والمعيار(SC).

٣- تقدير دالة الطلب على الواردات.(نموذج الانحدار الذاتي VAR)

يعتبر نموذج الانحدار الذاتي المتجه من النماذج القياسية الحديثة لدراسة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية ، حيث يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغيرنفسه في الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة وكل ما يلزم في هذا النموذج هو تحديد المتغيرات وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط[٧] ،و يقتصر التحليل على النموذج القياسي لمتغير الواردات كمتغير تابع ، وقد أظهرت نتائج التقدير لنموذج الانحدار الذاتي للواردات بعد حذف معلمات المتغيرات والتي تظهر غير معنوية إحصائيا اعتمادا على "طريقة الحذف الخلفي العكسي(method elimination Backward) ، حيث يتم إدخال جميع المتغيرات التوضيحية في معادلة الانحدار كخطوة أولى، وعن طريقة الاختبار

الإحصائي (t) يتم حذف المتغيرات التفسيرية التي ليس لها دلالة إحصائية الواحد تلو الآخر لحين الوصول إلى الصيغة النهائية للمعادلة التي تحتوي على المتغيرات ذات التأثير المعنوي [vi]"، وتأخذ الصيغة لانحدار دالة الطلب على الواردات الصيغة التالية :-

$$Mt=a+\eta iGNP_{t-j}+\sum_{j=1}^{n}\delta i\,CD_{t-j}+\sum_{j=1}^{n}\Theta iER_{t-j}+\sum_{j=1}^{n}\lambda iPRt\text{-}j\sum_{j=1}^{n}\sum_{j=1}^{n}\alpha iM_{t-j}+\tau iRES_{t-j}+u1t\sum_{j=1}^{n}\zeta iEX_{t-j}+\sum_{j=1}^{n}$$

أظهرت نتائج التقدير لدالة الطلب على الواردات في الاقتصاد الليبي كما هي موضحة بالجدول رقم (٥) بعد حذف المتغيرات غير المعنوية إحصائيا النتائج التالية:-

جدول رقم (٤)

نتائج تقدير دالة الطلب على الواردات الليبية

المتغيرات	معاملات المتغيرات	الانحراف المعياري	قيم المحسوبة (t	الاحتمال
C	4.772450	2.964879	1.609661	0.1259
M(-2)الواردات	-1.026182	0.234822	-4.370046	0.0004
EX(-2)الصادرات	0.542715	0.232952	2.329734	0.0324
RES(-2)الاحتياطيات	0.373889	0.138725	2.695186	0.0153
GNP1(-2)الدخل القومي	0.711744	0.277141	2.568167	0.0199
PR1(-1)الأسعار النسبية	1.751161	0.492010	3.559197	0.0024
معامل التحديد	0.9٤6643	D.W دارين واتسون	2.404038	
معامل التحديد المعدل	0.943892	F- قيمة	75.01950	
		Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: تم إعداده باستخدام برنامج (EViews 8) اعتمادا على بيانات الجدول رقم (٢)

أ- نتائج التقييم الإحصائي لدالة الطلب على الواردات الليبية

أظهرت النتائج المقدرة المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج باستثناء الحد الثابت (c) ، حيث أن القيم الاحتمالية لكل المعلمات أصغر من ٥% وهو ما يعنى أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لاختبار (t) ، كما يعكس ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل **(R^2=94)** القوة التفسيرية للنموذج ، بالإضافة إلى ارتفاع القيمة الإحصائية لاختبار **(F=75)** وهو ما يؤكد معنوية مقدرات النموذج ككل ، كما أوضحت قيمة داربن واتسون (D.W=2.4) أنها تقع في منطقة عدم اليقين بوجود الارتباط الذاتي مع التأكيد على عدم أهميته في حالة كون المتغيرات مبطأة لفترات زمنية، وباستخدام اختبار (LM) يتأكد عدم وجود ارتباط ذاتي بالنموذج كما هو موضح بالجدول رقم (٥) مع بقية الاختبارات الأخرى للنموذج ، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من ٥% وهو ما يعنى عدم وجود ارتباط ذاتي ببواقي النموذج ،كما يعكس

جدول رقم (٥)

نتائج إختبار كشف الارتباط الذاتي والتباين لنموذج VAR المقدر

كشف الارتباط الذاتي:LM Test			الاحتمال	نتيجة الاختبار
F-statistic	0.473384	Prob. F(2,15)	0.6319	الاحتمال لFكبر من ٥%* قبول فرض العدم بعدم وجود ارتباط
Obs*R-squared	1.365521	Prob. Chi-	0.5052	
كشف ثبات التباين Test: ARCH				الاحتمال لFكبر من ٥%*قبول فرض العدم بعدم وجود ثبات التباين مشكلة عدم ثبات التباين
F-statistic	0.079752	Prob. F(1,20)	0.7805	
Obs*R-squared	0.087379	Prob. Chi-	0.7675	

المصدر: تم إعداده باستخدام برنامج (EViews 8) اعتمادا على بيانات الجدول رقم (٢)

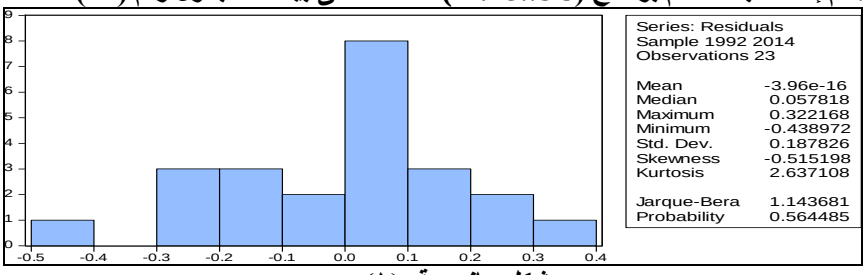

شكل بياني رقم (١)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار كانت أكبر من ٥% وهو ما يعنى قبول فرض العدم بخضوع البواقي للتوزيع الطبيعي كما هو موضح بالشكل (١) ، كما أكد اختبار (ARCH) للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين كما هو موضح بالجدول رقم (٦)على عدم وجود المشكلة بالنموذج المقدر حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من ٥% ،وهو ما يعنى قبول فرض العدم بعدم وجود مشكلة ثبات التباين .

ب- التحليل الاقتصادي لمعالم دالة الطلب على الواردات الليبية

أكدت النتائج كما هى موضحة بالجدول رقم (٤) على عدم أهمية متغير سعر الصرف والرسوم الجمركية المبطأن لفترة زمنية واحدة ولفترتين زمنيتين في التأثير على الواردات، لذلك تم حذفهما من النموذج المقدر مع حذف التأخير الزمني الأول لبقية المتغيرات باستثناء متغير الأسعار النسبية والذي كانت له معنوية إحصائية و تم قبوله بالنموذج ،وقد تحسنت الكفاءة الإحصائية والقوة التفسيرية للنموذج بعد حذف المتغيرات غير المعنوية إحصائيا ،**ويُفسر** عدم أهمية متغير سعر الصرف والرسوم الجمركية لكون واردات القطاع العام تشكل النسبة الأكبر من الواردات وبالتالي خفض سعر الصرف والذي سيؤدى لارتفاع تكلفة الاستيراد لا يدخل ضمن حسابات الربح والخسارة للقطاع العام وبالتالي لن يكون له تأثير مهم على الواردات، بالإضافة إلى أن خفض سعر صرف الدينار تم خلال فترات متباعدة وبنسب محدودة خاصة بعد عام ٢٠٠٢، كما أن ارتفاع مستوى الدخل خصوصا بعد الارتفاع القياسي في العوائد النفطية خلال الفترة ٢٠٠٢-

٢٠١٢ قلل من أهمية تأثير ارتفاع تكلفة الاستيراد نتيجةً لخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار ،أيضا فإن عدم أهمية متغير الرسوم الجمركية في تفسير التغير في الطلب على الواردات هو نتيجة إلغاء بعض الرسوم الجمركية وتخفيض الأخر منها وهو ما يؤكده انخفاض قيمة الرسوم الجمركية في كونها لا تشكل سوى ٦% من إجمالي الإيرادات للموازنة العامة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ ، أما بقية معلمات المتغيرات المعنوية إحصائيا فيمكن **تحليلها اقتصاديا** على النحو التالي:-

١. أظهرت النتائج معنوية وأهمية متغير الصادرات (t-2) في تفسير التغير في الطلب على الواردات حيث أن تغير في الصادرات للفترة (t-2) بنسبة 100% ينعكس على تغير في قيمة الواردات الحالية بنسبة ٥٤% في الاتجاه الطردي **ويفسر** ذلك على أن زيادة في العوائد التصديرية تساهم في تراكم الاحتياطيات في الاقتصاد الليبي لسنتين متتاليتين ينعكس ذلك على زيادة الطلب خاصة من القطاع العام على الواردات.

٢. أكدت النتائج على معنوية وأهمية متغير الاحتياطيات من العملات الأجنبية للفترة (t-2) في تفسير التغير في الواردات حيث أن تغير في الاحتياطيات (t-2) بنسبة ١٠٠% ينعكس على تغير في قيمة الواردات الحالية بنسبة ٣٧% في الاتجاه الطردي ويفسر ذلك أن زيادة في الاحتياطيات يبدأ تأثيرها من السنة الثانية على ألواردات بعد ضمان تحقيق تراكم للاحتياطيات لسنتين متتاليتين .

٣. أكدت النتائج أيضا على معنوية وأهمية متغير الدخل القومي للفترة (t-2) في تفسير التغير في الطلب على الواردات ، حيث أن تغير في الدخل القومي للفترة(t-2) بنسبة 100% ينعكس على تغير في قيمة الواردات الحالية بنسبة ٧١% في الاتجاه الطردي ويفسر ذلك على إن زيادة في الدخل القومي لا يتم توجيهها نحو الواردات إلا بعد السنة الثانية لضمان تحقيق أكبر قدر من تراكم الاحتياطيات.

٤. أكدت النتائج على معنوية وأهمية متغير الأسعار النسبية (t-2) في تفسير التغير في الطلب على الواردات حيث أن تغير في الأسعار النسبية (t-2) بنسبة ١٠٠% ينعكس على تغير في قيمة الطلب على الواردات للفترة الحالية بنسبة ١٧٥% في الاتجاه الطردي ويفسر ذلك على أن زيادة في الأسعار النسبية يبدأ تأثيرها من السنة الثانية على ألواردات ، وبما أن الأسعار النسبية كما هي موضحة بالجدول رقم (٢) هي أقل من ١٠٠% في معظمها اى أن الأسعار المحلية هي أكثر ارتفاعا من أسعار الواردات وهو نتيجة لمحدودية الإنتاج المحلى الذي يتميز بالجودة بالتالي ساهمت الأسعار النسبية التي تعكس انخفاض أسعار الواردات مقارنة بأسعار السلع المحلية في زيادة الطلب على الواردات .

٥. أكدت النتائج على معنوية متغير الواردات للفترة (t-2) في تفسير الطلب على الواردات للفترة الحالية ، حيث أن تغير في الواردات للفترة (t-2) بنسبة ١٠٠%

ينعكس على تغير في قيمة الواردات للفترة الحالية بنسبة ١٠٢% في الاتجاه العكسي ، ويمكن تفسير ذلك يرجع إلى أن انخفاض في الواردات للفترة (t-2) يعوض بزيادة الواردات في الفترة الحالية خصوصا أن الواردات مرتبطة بقيمة الصادرات التي ترتبط بدورها بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط والتي تتغير من فترة إلى أخرى.

خامسا: النتائج والتوصيات

اولا: النتائج

١. خلصت الدراسة الى قبول الفرضيتين الاولى والثانية وهو مايعنى أهمية متغيرات الصادرات والاحتياطيات الدولية والدخل القومي والأسعار النسبية في تفسير الطلب على الواردات الليبية وعدم أهمية متغير سعر الصرف ومتغير الرسوم الجمركية في التأثير على الطلب على الواردات في الاقتصاد .

٢. بلغت مرونة الواردات بالنسبة لكلامن الصادرات ٥٤% ، والاجتياطيات الاجنبية ٣٧% ، والدخل القومى ٧١% ، والاسعار النسبية ١٧٥% ، وقد فسرت هذه المتغيرات ٩٦% من التغيرات التى تحدث فى الواردات كما عكس ذلك معامل التحديد المعدل.

ثانيا: التوصيات

١. من خلال النتائج والتى بينت اهمية متغير الصادرات فى تحديد حجم الواردات وفى تحديد أثر المتغيرات الاخرى على الواردات وهو مايتطلب عدم رهن الواردات والتى تغطى جزء كبير من الطلب الكلى بتقلبات العوائد النفطية وضرورة تنويع القاعدة التصديرية لتخفيف الصدمات التى تصيب متغير الواردات فى فترات انخفاض النفط.

٢. عدم الافراط فى عمليه الانفتاح التجارى فى ظل عدم القدرة على المنافسة الدولية ،واعطاء دور أكبر للرسوم الجمركية فى مصادر الايرادات العامة ،والحد من الواردات

سادسا :المراجع

[i] - وزارة التخطيط ، احصائيات التجارة الخارجية ،٢٠١٠.
[ii] عبد الفتاح عبد السلام بوحبيل ، **التحليل الاقتصادي الكلي** ، جامعة قاريونس ، ط، ٢ . ١٩٩٨.
[iii] -عابد العبدلى،دراسة بعنوان:**محددات الطلب على الواردات فى المملكة السعودية**،مجلة مركز صالح كامل،جامعة الأزهر،العدد٢٠٠٧،٣٢،.
[iv] - جار النبي جابو،دراسة بعنوان: **محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعادلات الآنية**، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد السابع يونيو ٢٠١٣ .
[v] - احمد ملاوي،احمد المجالى ،دراسة بعنوان:**تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نماذج var** مجلة النهضة،الأردن ، المجلد التاسع، العدد الأول،يناير ٢٠٠٨ .
[vi] - مروان دبدوب، دراسة بعنوان: تعيين بعض المتغيرات المؤثرة على الواردات) ،مجلة الرافدين ،المجلد -١٠- العدد١ ، ٢٠١٣ .
٧- مصرف ليبيا المركزى ، ميزان المدفوعات ،اعداد مختلفة.
٨- مصرف ليبيا المركزى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد مختلفة.